الاقتصاد الاخضر كآلية لتحقيق التنمية المستدامة

Green economy as a mechanism for sustainable development

مسعودة نصبة[1]	رزيقة رحمون[2]	مريم طبني[3]
Messaouda NESBA	**Razika RAHMOUN**	**Meriem TOBNI**
استاذ محاضر قسم أ	استاذة مؤقتة	طالبة دكتوراه سنة خامسة
جامعة بسكرة –الجزائر	جامعة بسكرة –الجزائر	جامعة بسكرة –الجزائر
sidra3m@yahoo.fr	razikarahmoun@yahoo.fr	tobnimeriem@gmail.com

تاريخ الاستلام: 07-02-2019 تاريخ القبول: 13-02-2019 تاريخ النشر: 30-09-2019

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى محاولة تسليط الضوء على أهمية تبني الاقتصاد الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة للمؤسسة. حيث لم يعد اليوم في مصلحة المؤسسة سواء على المدى البعيد أو القصير إغفال الجوانب المتعلقة بحماية البيئة والموارد البيئية المختلفة، إذ أصبح تبني مبدأ المسؤولية البيئية في الاستثمار الاخضر أمرا ضروريا لضمان تحسين أداء المؤسسة وكذا استمراريتها والحفاظ على صورتها وتحقيقها التميز في المحيط الذي تتواجد فيه. لذلك حاولنا في هذا البحث ابراز الاقتصاد الاخضر كأداة فعالة التي يمكن أن يتحقق من خلالها تنمية مستدامة للمؤسسة.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الأخضر، الاستثمار الاخضر، الحد من الفقر، التنمية المستدامة.

تصنيفات JEL: F63، I30.

Abstract:

This research aims at highlighting the importance of adopting the green economy in achieving sustainable development for organizations. It is no in the organization's favor, whether in the long or the short term, to ignore the aspects related to protection of environment and the various environmental resources. Therefore, adopting the principle of environmental responsibility in green investment has become necessary to ensure the improvement of organization's performance, continuity, image maintain, and achieving excellence. Therefore, this research attempts to highlight the green economy as an effective tool towards organization's sustainable development.

Keywords: *Green economy, green investment, poverty reduction, sustainable development.*

JEL Classification codes: F63**,** I30.

المؤلف المرسل: مسعودة نصبة، **الإيميل:** sidra3m@yahoo.fr

مقدمة:

يعد الاقتصاد الأخضر المحرك الرئيسي للتنمية المستدامة من خلال تحقيق التكامل بين أبعادها الثلاثة الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية؛ إذ يساهم الاقتصاد الأخضر في خلق التوازن بين احتياجات الأجيال الحالية والمستقبلية وتعزيز العدالة الاجتماعية وخلق فرص العمل مع مراعاة الجوانب البيئية باستحداث المزيد من الوظائف الخضراء في العديد من القطاعات كالزراعة والطاقة المتجددة و غيرها، هذا من شأنه أن يسهم في منح الفئات المحرومة و الفقيرة الفرصة لزيادة مداخيلها و بالتالي التخفيف من حدة الفقر من جهة وحماية البيئة من جهة أخرى .وفي هذا الصدد قامت مجموعة من الدول بتبني برامج وسياسات خضراء لاستحداث الوظائف الخضراء، وتتمثل هذه الدول في دول شرق آسيا ودول غرب إفريقيا ودول أمريكا الجنوبية، لكن تبقى هذه الجهود ضعيفة لباقي دول العالم على الرغم من قيام المنظمات الدولية بمجهودات كبيرة وكثيفة للترويج للاقتصاد الأخضر كأداة فعالة لتحقيق الأهداف الإنمائية خاصة فيما يتعلق بحماية البيئة والقضاء على الفقر.

من جهة اخرى فان نموذج اقتصاد أخضر فاعل لابد من التوجه نحو مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة مثل الطاقة الشمسية وطاقة المياه والرياح وطاقة حرارة جوف الأرض ، والتقليل من مصادر الطاقة التقليدية، و ترشيد استخدام المياه وتدويرها ومعالجة النفايات السامة ، والإكثار من الزراعة العضوية ، والعمل على الحد من آثار التصحر وانحسار البقع الزراعية الخضراء ، والحد من التلوث الناجم من عوادم السيارات وتشجيع وسائط النقل العام . وهذا يتطلب بناء القدرات التقنية في مجالات الاقتصاد الأخضر .. وعليه ومن خلال ما سبق ذكره نطرح الإشكالية التالية:

كيف يمكن لتبني الاقتصاد الأخضر أن يحقق التنمية المستدامة للمؤسسة؟

أهداف البحث:

- التعريف بالاقتصاد الأخضر.
- تعريف بمتطلبات الاقتصاد الاخضر.
- نجاعة الاستثمار في الاقتصاد الأخضر.
- تحديد العلاقة الموجودة بين الاقتصاد الاخضر والتنمية المستدامة.

أهمية البحث: تكمن أهمية هذا البحث بإعتبار موضوع الاقتصاد الاخضر من أهم الإتجاهات الحديثة لكافة الدول لما له من دور فعال في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مختلف المجتمعات، حيث يساهم في خفض كميات الطاقة والمواد وتقليص النفايات والتلوث والانبعاثات الحرارية والغازية من مختلف القطاعات، كما يعد من الخيارات المُثلى لدعم نظم الإدارة البيئية وذلك لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

I. مفاهيم أساسية حول الاقتصاد الأخضر:

إن مصطلح ومفهوم الاقتصاد الاخضر لا يحل او يعوض مصطلح ومفهوم التنمية المستدامة، بل يزيد من القناعة بأن تحقيق التنمية المستدامة لن يتحقق إلا باعتماد وتطبيق فكرة الاقتصاد الأخضر في

ظل الدمار الذي لحق بالبيئة نتيجة عقود التنمية السابقة المبينة على اهمال البيئة. حيث يهدف الاقتصاد الاخضر الى تعزيز الترابط بين الاقتصاد من جهة، والبيئة والتنمية المستدامة من جهة اخرى، وذلك باعتماد سياسات اقتصادية فاعلة للحفاظ على البيئة والحد من تدهورها نتيجة التغيرات المناخية التي باتت تهدد الصحة والحياة بصورة عامة، والسعي للحد من اثار الفقر بتوفير فرص العمل اللائق وتحقيق الحد الادنى من مستوى المعيشة واستخدام مصادر الطاقة البديلة.

1.I. تعريف الاقتصاد الاخضر: يعرف Chapple الاقتصاد الاخضر على أنه اقتصاد الطاقة النظيفة، يتكون أساسا من أربعة قطاعات :الطاقة المتجددة(مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة الحرارية الأرضية)؛ المباني الخضراء و كفاءة الطاقة تكنولوجي؛ البنية التحتية كفاءة في استخدام الطاقة والنقل؛ وإعادة التدوير وتحويل النفايات إلى طاقة .و الاقتصاد الأخضر لا يقتصر فقط على القدرة على إنتاج الطاقة النظيفة، ولكن أيضا التقنيات التي تسمح عمليات الإنتاج الأنظف، وكذلك السوق المتزايد على المنتجات التي تستهلك طاقة أقل. وبالتالي قد تشمل المنتجات، و العمليات، والخدمات التي تقلل من الأثر البيئي أو تحسين استخدام الموارد الطبيعية. [1]

كما يعرف الاقتصاد الاخضر على انه الاقتصاد الذي يوجد به نسبة صغيرة من الكربون ويتم فيه استخدام الموارد بكفاءة، كما ان النمو في الدخل والتوظيف يأتي عن طريق الاستثمارات العامة والخاصة، التي تقلل انبعاثات الكربون والتلوث وتدعم كفاءة استخدام الموارد والطاقة، وتمنع خسارة التنوع البيولوجي، وهذا لا يتحقق إلا من خلال اصلاح السياسات والتشريعات المنظمة لذلك. [2]

أما برنامج الأمم المتحدة للبيئة يعرف الاقتصاد الأخضر بأنه" الاقتصاد الذي ينتج عنه تحسين رفاهية البشرية والعدالة الاجتماعية، مع الحد بشكل كبير من المخاطر البيئية وندرة إيكولوجية.[3]

و تعرف منظمة العمل الدولية الاقتصاد الاخضر بانه اقتصاد منخفض الكربون و فعال من حيث الموارد وشامل اجتماعيا، ويوجه فيه النمو في الدخل و العمالة بواسطة استثمارات من القطاعين العام والخاص تفضي الى تخفيض انبعاثات الكربون و التلوث و تعزيز كفاءة استخدام الطاقة و الموارد، و يولد الوظائف الخضراء التي تقلل في نهاية المطاف من الاثر البيئي للمؤسسات و القطاعات الاقتصادية الى المستويات التي تحقق بها الاستدامة.[4]

و التعريف البسيط للاقتصاد الاخضر هو الاقتصاد الذي يعي اهمية الطبيعة وفائدة الاستثمار في مختلف المجالات من اجل انشاء مباني خضراء، طاقة نظيفة، وظائف خضراء، وانتاج منتجات خضراء صديقة للبيئة، بهدف التقليل من الاثار و المخاطر البيئية والحد من الفقر وتحسين رفاهية المجتمع.

2.I. اهمية الاقتصاد الاخضر: يعتبر الاقتصاد الأخضر وسيلة لتحقيق النمو والتطور الاقتصادي وذلك من خلال:[5]

- محاربة تدهور البيئة ؛
- محاربة افتقار التنوع البيئي والاستغلال غير الجيد للموارد الطبيعية ؛

- تعظيم فرص الاستغلال الأنظف لموارد النمو للحصول على نموذج بيئي حيوي ؛
- إمكانية تطوير قطاعات نشاط جديدة، تكنولوجيا ووظائف خضراء، وتسيير الانتقال إلى تخضير القطاعات التقليدية وآثارها على الوظائف.
- مساعدة البلدان السائرة في طريق النمو من حيث ضمان الأمن الغذائي والخدمات الأساسية مثل التزود بالمياه وتصريفها، حماية الموارد البيئية من الاندثار.
- تطور الأنشطة وتحولها (إخضرار الأنشطة) مثل (بناء وتجديد البنايات) ؛

كما أثبتت العديد من الدراسات والتقارير[6] الفوائد التي يمكن أن يجلبها تبني الاقتصاد الأخضر، آخرها تقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة الذي اصدر شباط 2011 ، حيث ركز على حتمية الفوائد البيئية والاقتصادية والاجتماعية لهذا الاقتصاد، ويمكن تلخيص أهمها كما يلي:

- **مواجهة التحديات البيئية:** برز مفهوم الاقتصاد الأخضر أساسا من منطلق وضع حد للتدهور البيئي، الذي فرضته وتيرة الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة خلال العقود الماضية .وبالتالي، يشكل تقليص البصمة الايكولوجية جزءا لا يتجزأ من تصميم مبادرة الاقتصاد الأخضر. ومن أهم الفوائد البيئية خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وتحسين كفاءة استخدام الموارد من خلال تخضير القطاعات الاقتصادية المختلفة .وترتكز آليات التحول إلى اقتصاد اخضر بشكل خاص على خفض انبعاثات الكربون الناتجة عن إنتاج واستهلاك الطاقة، حيث يشكل رفع كفاءة استخدام الطاقة وتوسيع نطاق استخدام الطاقة المتجددة ركيزة أساسية لمسار التحول إلى اقتصاد اخضر .ومن أهم الأهداف البيئية : – تقليص حجم النفايات و ادارتها بشكل افضل– تحسين إدارة المياه؛ – حماية التنوع البيولوجي؛ – وقف استنزاف الغابات والثروة السمكية.

- **تحفيز النمو الاقتصادي:** يهدف الاقتصاد الأخضر إلى بناء نموذج جديد للتنمية الاقتصادية يرتكز بالأساس على استثمارات خضراء كبيرة في قطاعات مثل كفاءة الطاقة المتجددة والبنى التحتية الخضراء وإدارة النفايات وغيرها. ولقد أشار تقريرUNEP على انه قد يبدو النمو الاقتصادي متباطئا في المدى القصير، خاصة إذا ما تم قياسه بالطرق التقليدية التي تستثني العوامل الخارجية البيئية من حساباتها. إلا انه من المتوقع أن تتسارع عجلة النمو على المدى الطويل (2020) وما بعد لتتفوق على نسبة النمو .

- **القضاء على الفقر وخلق فرص العمل** :قد يمنح التحول العالمي إلى اقتصاد اخضر فرصا كبيرة لخلق أعداد كبيرة من "الوظائف الخضراء" في مختلف القطاعات الاقتصادية، مثل الوظائف ذات الصلة بتوليد الطاقة المتجددة وتحسين كفاءة استهلاك الطاقة، وتأهيل وحماية النظام البيئي، والسياحة البيئية وإدارة النفايات..الخ. وبالتالي يقدم هذا التحول تحولا للقضاء على البطالة في المنطقة العربية بشكل خاص. حيث من خلال الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر، يمكن توفير فرص عمالة أكثر وتحقيق دخل اكبر لسكان المنطقة العربية والتي تشهد نموا متسارعا لفئة الشباب .وضمن هذا الإطار، تبرز أهمية سياسات

دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها مصدرا أساسيا لفرص العمل، لتمكينها من التأقلم مع متطلبات اقتصاد اخضر.

ايضا يساعد الاقتصاد الأخضر على تخفيف من حدة الفقر خاصة في المناطق الريفية من خلال الحفاظ على الموارد الطبيعية وحسن استثمارها.

ويرجع المطلب الأخير– خلق مناصب الشغل –للأسباب التالية:[7]

- نمو النشاط في بعض القطاعات (توظيف مباشر وغير مباشر) ؛
- إحداث أنشطة جديدة تركز على كثافة اليد العاملة ؛
- إحداث مناصب عمل محلية ؛
- ظهور أنشطة جديدة.

من جهة اخرى يمكن ان نوضح اهمية الاقتصاد الاخضر في الشكل التالي:

الشكل رقم (01): اهمية الاقتصاد الاخضر

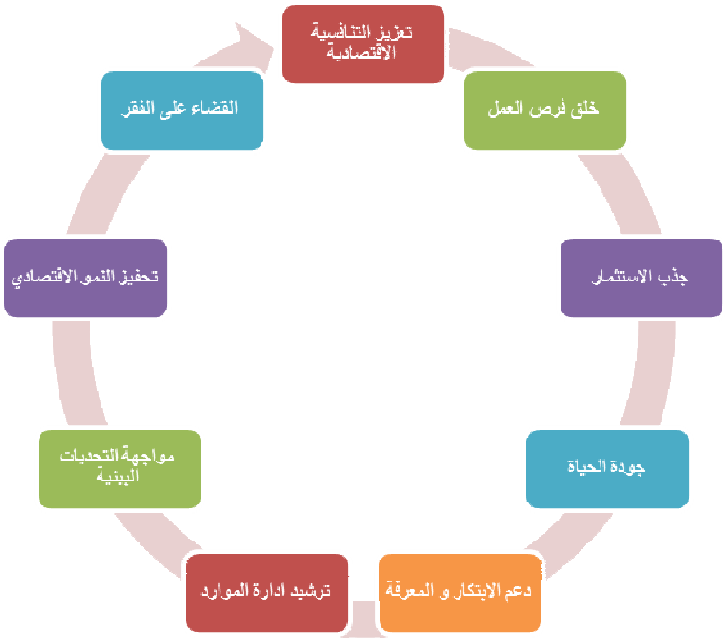

المصدر: سمية شاكري، الاقتصاد الاخضر كآلية لتحقيق التنمية المستدامة، مجلة جيل حقوق الانسان، جامعة سطيف، العدد15، 2017، ص146.

3.I. متطلبات الاقتصاد الاخضر: من أجل تسهيل الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر لا بد من توفر مجموعة من المتطلبات من بينها:

- تعزيز دور المجتمع المدني وتشجيع الشراكات من خلال رؤية جماعية، وتشجيع الابداع، واشراك جميع عناصر المجتمع المدني.

- تطوير التكنولوجيات الخضراء و نشرها و الحصول عليها، و تعزيز الشراكات الابتكارية بين القطاعين العام و الخاص، و انشاء مراكز تعاونية للبحث و التطوير، و وضع آليات تمويل جديدة لتسريع انتشار التكنولوجيات الخضراء.

- الربط بين نظم الابتكار و البحث و التطوير، من خلال تنسيق العلاقات بين مؤسسات الابحاث والقطاع الخاص.

- الأخذ بالبعد الاجتماعي من خلال امتلاك نظرة شاملة على العمل من أجل إحداث مناصب عمل ذات نوعية (شروط العمل، تطوير المسارات الوظيفية، مستوى الأجور.....) ؛[8]

- ضرورة وجود الدعم والتحفيز عن طريق الإنفاق العام الموجه، وإصلاح السياسات وتغيير اللوائح، ويجب أن يحافظ مسار التنمية على رأس المال الطبيعي من خلق الثروات الجديدة عن طريق نموذج الاقتصاد البني ؛

- ضرورة توفر ظروف تمكينية من خلفية من اللوائح القومية والسياسات والدعم المادي والحوافز والهياكل القانونية والسوقية الدولية وبروتوكولات المساعدات والتجارة.

و في نفس السياق هناك من يرى ان تخضير الاقتصاد يتطلب الاستثمار في تنمية المهارات و بناء القدرات و التدريب و التعليم في مجال الزراعة المستدامة مثل الميكنة الزراعية المناسبة، و توزيع المحاصيل و الحيوانات، و الادارة المتكاملة لصحة الحيوانات و النباتات، فضلا عن الاصول الرأسمالية المادية، و الاستثمارات المالية كلها ضرورية لبناء الاقتصاد الاخضر.[9]

بينما يرى Samuel et Rufus [10] ان الانتقال الى اقتصاد اخضر نظيف يتطلب تعزيز البرامج التعليمية و تكييف التكنولوجيات الزراعية الجديدة للتخفيف من الاثار الناجمة عن تغير المناخ، ودعم سبل المعيشة في الريف و دمج سياسات الحد من الفقر في استراتيجيات التنمية، و تعزيز شراكات التنمية لمواجهة التحديات البيئية المعاصرة كالتصحر وازالة الغابات والزحف العمراني غير المستدام، وتكوين فهم مشترك للنمو الاخضر، وتطوير مجموعة من المؤشرات التي تغطي الجوانب الاقتصادية والبيئية والترفيهية.

ايضا هناك من يرى ان الاقتصاد الاخضر يتطلب تشجيع الابداع في الجانب العلمي المتخصص بدعم البيئية و المحافظة عليها و دعم التكنولوجيا و تطويعا بالشكل الذي لا يضر بالبيئة.[11]

4.I. السياسات الواجب انتهاجها لتعزيز الانتقال للاقتصاد الأخضر: بعد العديد من الدراسات المتنوعة عمدت هيئة الأمم المتحدة للبيئة لاعتماد العديد من السياسات قصد تسهيل الانتقال للاقتصاد الأخضر كما يلي:[12]

- إنشاء إطار تشريعي سليم : حيث أن الإطار التنظيمي المصمم جيدا يستطيع تحديد الحقوق وخلق الحوافز التي تدفع بعجلة النشاط الاقتصادي الأخضر وتزيل الحواجز أمام الاستثمارات الخضراء.

- توظيف الضرائب والأدوات المبنية على السوق لتحويل أذواق المستهلكين وتشجيع الاستثمار الأخضر والابتكار ؛ فمثلا بالنسبة للنفايات، لا تنعكس التكلفة الكاملة المرتبطة بمعالجة النفايات والتخلص منها على أسعار السلعة أو خدمة التخلص من النفايات، والحل لهذه المشكلة هو دمج تكلفة العوامل الخارجية (كالتلوث أو الآثار الصحية أو فقدان الإنتاجية) في سعر السلعة أو الخدمة عبر ضريبة تصحيحية أو رسوم أو جباية باستخدام غيرها من الأدوات المبنية على آليات السوق.

- الحد من الانفاق في المجالات التي تستنزف راس المال الطبيعي، حيث ان دعم اسعار السلع يشجع على عدم الكفاءة والتبديد والإسراف في الاستخدام، مما يؤدي إلى الندرة المبكرة للموارد القيمة المحدودة أو تدهور الموارد المتجددة والنظم الإيكولوجية.

- الاستثمار في بناء القدرات والتدريب ؛ إن القدرة على انتهاز الفرص الاقتصادية الخضراء وتنفيذ السياسات الداعمة تتباين من بلد على آخر، وغالبا ما تؤثر الظروف القومية على استعداد ومرونة الاقتصاد والشعب للتعامل مع التغيير.

- تعزيز الإدارة الدولية :حيث يمكن للاتفاقيات البيئية الدولية أن تعمل على تسهيل وتحفيز الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر، مثال ذلك بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنزفة لطبقة الأوزون الذي يعد بشكل كبير أحد أنجح الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف ؛ كما أن اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغيير المناخ (UNFCCC) حيث نجح برتوكول كيوتو في تحفيز النمو في عدد من القطاعات الاقتصادية كتوليد الطاقة المتجددة وتقنيات كفاءة الطاقة من أجل التعامل مع انبعاث غازات الانبعاث الحراري.

- تحديد اولويات الاستثمار و الانفاق الحكومي في المجالات التي تدعو الى تخضير القطاعات الاقتصادية، حيث أن الدعم الذي يتسم بمراعاة الصالح العام أو بمزايا خارجية إيجابية يمكن أن يكون محفزا قويا على الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر، حيث يمكن للحوافز الضريبية المساعدة على تعزيز الاستثمار الأخضر وتعبئة التمويل الخاص.

I.5. القطاعات المعنية بالاقتصاد الاخضر:

-**الطاقة المتجددة:** ان زيادة المعروض من الطاقة عن طريق المصادر المتجددة يقلل من مخاطر اسعار الوقود الاحفوري المرتفعة و غير المستقرة، بالإضافة الى تخفيف اثار تغير المناخ حيث ان نظام الطاقة الحالي القائم على الوقود الاحفوري يعد مصدر تغير المناخ و مسؤولا عن ثلثي انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، و ان الطاقة المتجددة تمثل فرصة اقتصادية رئيسية، و يتطلب تخضير هذا القطاع استبدال الاستثمارات في مصادر الطاقة المعتمدة بشدة على الكربون باستثمارات في الطاقة النظيفة.

-**العمارة الخضراء:** يتطلب التحول الى اقتصاد اخضر التركيز على العمارة الخضراء التي تحافظ على المياه في ضوء محدودية الموارد المائية، و تقلل من استهلاك الطاقة الكهربائية في ضوء ازدياد الطلب

على الطاقة، ما يقلص الانبعاثات المسببة لتغير المناخ، فضلا عن ان التحول الاخضر لقطاع البناء قضية اقتصادية و اجتماعية مهمة من حيث انشاء وظائف وصناعات جديدة، وسيكون لترويج ممارسات البناء الاخضر تأثيرات بعيدة المدى على التحول المدني المستدام و النمو الاقتصادي.

-**النقل المستدام:** يؤمن النقل المستدام الحاجات الاساسية للأفراد والمجتمعات بشكل آمن، دون الاضرار بالصحة و النظام البيئي و مصالح الاجيال القادمة، وهو الاكثر سلامة و الاقل ايذاء للأفراد والممتلكات، والاقل تلويثا للهواء و المياه و التربة، و الاقل اصدارا للضجيج و بالتالي الاقل استهلاكا للموارد الطبيعية، و من ضمنها الوقود الاحفوري، هذا يعني انه الاكثر كفاءة في استخدام الطاقة.

-**المياه:** تعد المياه عنصر جوهري من عناصر التنمية المستدامة، وان للنظم الايكولوجية دورا رئيسيا في الحفاظ على المياه كما ونوعا. وان ادارة المياه ترتبط بالري و توفر مياه الشرب والصحة والمرافق الصحية، و تشير التقديرات الى ان نحو نصف الى ثلثي المياه يفقد في الري السطحي، لكن هناك ما يدعو الى استثمار راس المال العام و الخاص بصورة مباشرة في شبكات امداد المياه، و القيام بمثل هذه الجهود لن يؤدي فحسب الى الحد من هدر هذا المصدر الثمين بل انه ينطوي ايضا على امكانات انشاء ملايين فرص العمل.

-**تدوير المخلفات:** هو اعادة استخدام المخلفات لإنتاج منتجات اخرى اقل جودة من المنتج الاصلي و منها اعادة تدوير الورق، البلاستيك و المخلفات المعدنية، الزجاج و كذلك اعادة تدوير المخلفات الحيوية عن طريق المعالجة بالتخمر الهوائي و التخمر اللاهوائي و عملية التخمر بالديدان. حيث ان الادارة الخضراء للمخلفات تؤدي الى انشاء وظائف و توفير فرص استثمارية فريدة في اعادة التدوير و انتاج السماد العضوي و توليد الطاقة. ايضا تسهم في حماية البيئة من التلوث و تحسين المنتجات الزراعية و بالتالي تحسين الوضع الاقتصادي و البيئي.

-**الزراعة المستدامة:** من الاهمية بمكان تبني مفهوم للاقتصاد الاخضر لتخضير القطاع الزراعي عبر تعزيز المناهج التعليمية و دعم سبل المعيشة في الريف و دمج سياسات الحد من الفقر في استراتيجيات التنمية، و تكييف التكنولوجيات الزراعية الجديدة للتخفيف من الاثار الناجمة عن تغير المناخ و تعزيز شراكات التنمية، لمواجهة التحديات البيئية.

II. التنمية المستدامة:

ان التنمية المستدامة من المفاهيم الحديثة التي ظهرت كمعلم بارز في مسيرة تطور الفكر التنموي، فهي تحتل مكانة كبيرة على المستوى الدولي، وغدت من أهم اهتمامات مختلف الحكومات كمطلب أساسي لتحقيق العدالة والانصاف في توزيع مكاسب التنمية والثروات بين مختلف الأجيال.

1.II. تعريف التنمية المستدامة: برزت محاولات عديدة لتعريف التنمية المستدامة، و هذه المحاولات مانزال متواصلة منذ سنة 1987، إلا أنه يكاد يكون إجماع حول فكرة مفادها مادام أن التنمية المستدامة مفتقدة لأساس نظري فكل التعاريف تبقى مجرد محاولات، وفي ما يلي بعض هذه التعاريف:

عرفت التنمية المستدامة بانها: "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة".[13]

كما عرف المبدأ الثالث المقرر في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية الذي انعقد في ريوديجانيرو سنة 1992 التنمية المستدامة بانها: "ضرورة إنجاز الحق في التنمية، بحيث تتحقق على نحو متساو الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل".[14]

وعرفتها اللجنة العلمية للبيئة والتنمية بانها: "التنمية التي تقضي بتلبية الحجات الأساسية للجميع وتوسيع الفرصة أمام المجتمع لإرضاء طموحاتهم الى حياة افضل ونشر القيم التي تشجع أنماطا استهلاكية ضمن حدود الامكانات البيئية التي يتطلع المجتمع الى تحقيقها بشكل معقول".[15]

اما "Edward barbier" فقد عرفها بانها: "ذلك النشاط الذي يؤدي إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية بأكبر قدر مع الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة، واقل قدر ممكن من الأضرار والإساءة إلى البيئة".[16]

ومن خلال كل هذه التعاريف أمكننا القول أن التنمية المستدامة تسعى لتحقيق نوعية لحياة الإنسان واستغلال الموارد الطبيعية بطريقة عقلانية ومحاولة إبقائها لمدة زمنية بعيدة، وضمان متطلبات الأجيال المقبلة، ايضا نجد أن اهم العناصر المكونة للتنمية المستدامة هي العمل على التنمية الاجتماعية في كل أنحاء العالم بحيث يجب توفير احتياجات الناس من العمل والصحة و التعليم و الطاقة وغيرها.

2.II. أهداف التنمية المستدامة: للتنمية المستدامة مجموعة من الأهداف التي تسعى لتحقيقها نوردها على النحو التالي:[17]

– تحقيق حياة أفضل للسكان، وذلك من خلال عمليات التخطيط وتنفيذ السياسات التنموية وعن طريق التركيز على مجالات وجوانب النمو وكيفية تحقيق نمو جيد للمجتمع سواء الاقتصادي أو الاجتماعي والنفسي والروحي.

– احترام البيئة الطبيعية: إن الارتباط الوثيق بين التنمية المستدامة والبيئة هو الذي أدى إلى أن يكون الهدف الرئيسي وراء التنمية المستدامة هو الحفاظ على البيئة واحترامها لتصبح علاقة تكامل وانسجام، فنظافة البيئة أساس حياة الإنسان، فحماية البيئة تؤدي إلى ترقية تنموية وطنية مستدامة بتحسين شروط المعيشة والعمل على ضمان إطار معيشي سليم يحقق تنمية مستدامة للمجتمع ككل.

– تهدف التنمية المستدامة إلى توعية السكان لمشاكل والمخاطر البيئية التي تحدث، فبالتوعية تحدث تنمية مستدامة اتجاه أهمية الحفاظ على البيئة، وفي حث الأفراد على ايجاد حلول لإعداد وتنفيذ ومتابعة برامج ومشاريع وسياسات التنمية المستدامة.

– تسعى لتحقيق استغلال أمثل واستخدام عقلاني للموارد، فالتنمية المستدامة لتحقيق أهدافها عليها بتوظيف استغلال هذه الموارد بشكل عقلاني مخطط له ومدروس لكي لا تستنزف وتدمر هذه الموارد وتفقدها، من اجل الحفاظ على متطلبات الأجيال القادمة.

– ربط التكنولوجيا الحديثة والمعاصرة بأهداف المجتمع وذلك بتوظيف هذه الوسائل بما يحقق ويخدم المجتمع، وذلك عن طريق استغلالها لما يحقق تنمية للأفراد والمجتمع وفي تحقيق الأهداف المنشودة دون أن تكون له آثار سلبية على المجتمع.

– إحداث تغيير مستمر في حاجات وأولويات المجتمع، وذلك بتحقيق التوازن الذي بواسطته يفعلّ التنمية الاقتصادية ويؤدي إلى التحكم في المشاكل البيئة الخاصة وبدوره يؤدي إلى ايجاد بدائل مناسبة لهذه المشاكل.

3.II. أبعاد التنمية المستدامة: يتفاعل كل من البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي، البعد البيئي وكذا البعد التكنولوجي ليشكلوا ما يسمى بالتنمية المستدامة، إن حقيقة هذه الأخيرة في جوهرها عبارة عن تكامل وتداخل هذه الأبعاد لتشكل منظومة، كل فرع أو نظام جزئي مترابط مع فروع أو أنظمة جزئية أخرى لتكُون في الأخير مخرجات هذه التنمية والتي تنعكس أبعادها على الجيل الحالي والأجيال القادمة.

– **البعد الاقتصادي:** تتطلب التنمية المستدامة ترشيد المناهج الاقتصادية من تحقيق للعدالة الاقتصادية، إيقاف تبديد الموارد الطبيعية، أما فيما يخص العدالة الاقتصادية فنعني بها تكافؤ الفرص بين الأغنياء والفقراء في التعليم والخدمات الاجتماعية والصحة والتوزيع العادل للموارد وعلى حرية الاختيار وغير ذلك من الحقوق، وأما فيما يخص ايقاف تبديد الموارد الطبيعية فيتطلب تغيير أنماط الاستهلاك التي تعمل على تقليل تبديد الطاقة والموارد الطبيعية، وذلك عبر تحسين مستوى الكفاءة، وإحداث تغيير جذري في أسلوب الحياة، ولابد في هذه العملية من التأكد من عدم الإضرار بالبيئة وعدم تصدير الضغوطات البيئية إلى البلدان النامية.[18]

– **البعد الاجتماعي:** يعتبر العدل الاجتماعي أساس الاستدامة، وحتى تبقى هذه التنمية مستمرة يجب أن تراعي جميع شرائح المجتمع، وجوهر هذا البعد التخفيف من حدة الفقر للفئات المستضعفة، ولا يكفي الاعتماد على البعد الاقتصادي والاكتفاء بما تحققه المؤسسة من ارباح، بل يجب إشراك المجتمع وإعطاءه الأهمية في سياسات المؤسسة الإنتاجية والتسويقية، هذا يعني التحول من الاعتماد على رأس المال الإنتاجي إلى الاعتماد على رأس المال البشري ورأس المال الاجتماعي.[19] ويدخل ضمن البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة مشاركة الناس الفاعلة في مراحل التخطيط والتنفيذ للتنمية، وتعتمد هذه المشاركة على القبول الاجتماعي، وفرصة المجتمع من إدراج اهتماماته في أنشطة المؤسسات، و يتوقف نجاح هذا المفهوم في هذا البعد بشكل كبير على إحترام حقوق الإنسان، كما هو منصوص عليه في التصريح الدولي لمنظمة الأمم المتحدة لسنة 1948.

– **البعد البيئي:** تعد البيئة المحيط الذي نعيش فيه وتعيش فيه جميع الكائنات الحية، ولذلك وجب المحافظة على البيئة لتتحقق التنمية المستدامة، ولا يتم ذلك إلا باتخاذ الإنسان موقفا إيجابيا تجاه البيئة الطبيعية، من حيث الاستغلال الأمثل والرشيد لمواردها والمحافظة عليها من الإهدار والاستنزاف، وعدم تلويثها وصيانتها والمحافظة على تجددها واستدامتها لفائدة الأجيال المتعاقبة.[20]

ويدخل ضمن البعد البيئي كل من النظم الإيكولوجية، استخدام الطاقة، التنوع البيولوجي، والتربية البيئية.

– **البعد التكنولوجي:** هذا البعد يهتم لتحول إلى تكنولوجيا أنظف وأكفأ، تنقل المجتمع إلى عصر يستخدم أقل قدر من الطاقة والموارد، وأن يكون الهدف من هذه النظم التكنولوجية إنتاج حد أدنى من الغازات والتلوث واستخدام معايير معينة تؤدي إلى الحد من تدفق النفقات من خلال إعادة تدويرها داخليا.[21] فالبعد التكنولوجي هو عنصر مهم في تحقيق التنمية المستدامة، حيث اذا استخدمت التكنولوجيا بشكل ايجابي فإنه سوف يسهم في تطور الصناعة واستدامتها لأن العلم والتقانة ثروة لا تنضب.

III.العلاقة بين الاقتصاد الاخضر والتنمية المستدامة:

شكل الاقتصاد الأخضر سبيلا من السبل لتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة :الاقتصادية، البيئية والاجتماعية، حيث بإمكان التحول إلى اقتصاد أخضر لتحقيق التنمية المستدامة كالقضاء على الفقر على نطاق واسع، خاصة وأن العالم اليوم يشهد مخاطر جمة تتطلب إعادة التفكير بصورة جذرية في المناهج و السياسات الاقتصادية . لذا يجب أن يعرف الجميع أن الاقتصاد الأخضر لا يحل محل التنمية المستدامة في الوقت الذي أخفقت عقود من الزمن من خلق ثروات جديدة مع نموذج" الاقتصاد البنى " في وضع حد للتهميش الاجتماعي و استنزاف الموارد .و تبقى التنمية المستدامة هدفا حيويا على المدى الطويل بمرافقة من تخضير الاقتصاد.

وفي هذا الاطار يلعب الاقتصاد الاخضر دور كبير في تحقيق التنمية المستدامة و ذلك من خلال ما يلي:

III.1. توفير الصناعة الخضراء والمؤسسات المستدامة: إن تحقيق اقتصاد أكثر اخضرارا و مراعي للبيئة يستند على أنماط إنتاج و استهلاك مستدامة، مما يتطلب الأمر إحداث تغييرات في ممارسات معظم الشركات الى جانب تغيرات كلية في طبيعة الاقتصاد حيث يمنح القدرة للمؤسسات على الاستثمار وتبني أنماط إنتاج جديدة، زيادة على ذلك يتعزز الاقتصاد الأخضر انطلاقا من سوق للعمل الملائم وتقدم في مجال التنمية الاجتماعية.

كما تشير الدراسات ان في البلدان النامية قرابة 1,3 مليار شخص لا يتمتع بالطاقة النظيفة كالبيئة، مما يتطلب الأمر بذل المزيد من الجهود لتحسين الوصول إلى الطاقة المتجددة حيث يساهم في التغلب على ندرة الطاقة كتذبذب التمويل بها.

كما تجدر الإشارة إلى أن تبني مفهوم الاقتصاد الأخضر يحقق لمنظمات الأعمال فوائد و مكاسب كبيرة ، و يمكن أن يضع المنظمة على قمة الهرم التنافسي ، ولا ربما يمنحها القيادة في السوق ، وخاصة

مع تزايد الوعي البيئي في السوق بشكل عام ، فتبني فلسفة و سياسات الاقتصاد المستدام يجعل المنظمة قريبة من عملائها و بالذات الذين لديهم توجه بيئي ، فضلا عن المحافظة على البيئة و ترشيد استخدام الموارد الطبيعية ، و في هذا السياق نشير إلى مساهمة المنتجات الخضراء في تحقيق التنمية المستدامة للمؤسسات المترتبة عن تبني مفهوم الاقتصاد الأخضر .

مساهمة المنتجات الخضراء في تحقيق التنمية المستدامة: سعي الشركة لتمييز منتجاتها من الناحية البيئية لكي يعطيها الأفضلية عن المنتجات الأخرى يجعلها تركز على رفع كفاءة عملياتها الإنتاجية ، والحد من التلوث عن طريق إجراء تحسينات متابعة بالإدارة الداخلية، و استخدام الموارد بشكل رشيد عقلاني لا يؤدي إلى استنزافها ، وتقليل المخلفات كلما أمكن و متابعة جميع مراحل حياة المنتج بشكل دقيق للتعرف على الآثار البيئية لكل مرحلة.....الخ

يجب على الشركة أن تحقق التوازن بين الإسهامات البيئية وخصائص الأداء الأصلية، وهذا ما يحقق نجاح المنتج الأخضر وتمييزه عن منتجات الشركات الأخرى، أي لا ينبغي على الشركة أن تركز على خصائص الأداء الأصلية و تهمل الإسهامات البيئية مما يؤدي إلى ضعف التوجه البيئي. كما لا ينبغي أن تركز على الإسهامات البيئية و تهمل الخصائص الأصلية وبالتالي يكون فشل المنتج سببه عدم التطابق مع الخصائص الأصلية.

كما أن تصميم منتجات آمنة ومناسبة أكثر من الناحية البيئية يسمح للشركة بخلق سمعة بيئية طيبة وتقديمها كعضو نافع في المجتمع. وفي الأخير يمكن القول أن المنتج الأخضر يساهم في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تقليل ضياع و الهدر في المواد الأولية والطاقة وتخفيض التكاليف الإنتاجية عن طريق الابتكار البيئي.

2.III. دور الاقتصاد الاخضر في توفير الوظائف الخضراء: أدى التحول إلى اقتصاد مستدام بيئياً إلى ظهور الوظائف الخضراء، وهي نوع جديد من الوظائف التي تؤدي دوراً حيوياً في خضرنة المنشآت و الاقتصادات. حيث في عام 2008 ، أطلقت منظمة العمل الدولية مبادرة التقرير العالمي حول الوظائف الخضراء نحو عمل لائق في عالم مستدام منخفض الكربون، بالتطرق إلى عرض خصائص الوظائف الخضراء الموجودة في مجال الطاقة المتجددة، والمباني، والنقل، والصناعات الأساسية، والزراعة والغابات، والتأكيد على دور سياسات سوق العمل والحماية الاجتماعية، ومناقشة آثار الدعم، والإصلاح الضريبي، وأسواق الكربون ووضع العلامات الإيكولوجية وغيرها كأدوات رئيسية لسياسة خضراء، إضافة إلى رفع الوعي حول الحاجة لمتابعة انتقال عادل مع ضرورة تدريب وتثقيف القوى العاملة الخضراء.

وعلى ضوء ما تقدم يمكن تعريف الوظائف الخضراء على أنها تلك التي تقدم المنتجات والخدمات التي تستخدم مصادر الطاقة المتجددة، والحد من التلوث والحفاظ على الطاقة و الموارد الطبيعية، وإعادة النفايات.[22]

تجدر الإشارة إلى أن هناك فرق بين ما يسمى الوظائف الخضراء و الوظائف البيئية، هذه الأخيرة تتمثل في تلك الوظائف التي تعتمد على الموارد الطبيعية والبيئة على مستوى(استخدام المياه والأراضي والتنوع البيولوجي، وغيرها)وخير مثال على هذه الوظائف هي وظائف في مجال الزراعة .أما الوظائف الخضراء تشير إلى تلك الوظائف التي يمكن أن تنشأ نتيجة لتخفيض الأثر البيئي لأية عملية مثل العاملون في الزراعة العضوية، وكفاءة الطاقة وإعادة التدوير نماذج جيدة لهذه الفئة.[23]

و ضمن هذا الإطار نحدد اهمية الوظائف الخضراء في مجموعة من العناصر نذكر اهمها:

- الوظائف الخضراء توفر وسيلة لتوليد العمل اللائق، بينما في الوقت نفسه تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة البيئية.

- الوظائف الخضراء وسيلة لجذب الناس من المجتمعات الفقيرة إلى العمل من خلال تدريبهم على المهارات لإنتاج المنتجات أو الخدمات الصديقة للبيئة.

- الوظائف الخضراء تقلل من الأثر البيئي للمشاريع والقطاعات الاقتصادية، في نهاية المطاف إلى المستويات التي تعتبر مستدامة.

- أنها تسهم في الحد من الحاجة إلى الطاقة والمواد الخام، لتجنب انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، إلى التقليل من النفايات و التلوث، واستعادة النظم البيئية مثل المياه النظيفة والحماية من الفيضانات والتنوع البيولوجي.

وعليه فان زيادة عدد الوظائف الخضراء وتنامي دورها يتوقف على وجود بيئة محفزة ومشجعة على الأعمال الخضراء، والعمل على التقليل من أثار العوائق التي تحد من فاعلية الوظائف الخضراء. من جهة اخرى يتسارع التحرك نحو الاستدامة البيئية واقتصاديات أكثر اخضرارا، حيث تم خلق عشرات الملايين من الوظائف الخضراء، على سبيل المثال في الولايات المتحدة عام 2010 تم احصاء 3,1 مليون شخص شغل وظيفة في السلع والخدمات البيئية(ما يعادل% 2,4)، أما في البرازيل تم إحصاء 2,9مليون وظيفة خضراء 6,6 % من العمالة الرسمية في2010، كان نمو العمالة قويا بشكل خاص في قطاع الطاقة المتجددة مرتفعا بمعدل 21 %سنويا بحيث بشغل قرابة 05 مليون عامل أي أكثر من ضعف عدد العاملين قبل بضعة سنوات.

وبناء على ذلك أصبحت الوظائف الخضراء شعاراً لاقتصاد و مجتمع أكثر إنصافاً وشمولاً و أكثر استدامة، يحافظان على البيئة للأجيال الحالية والمستقبلية .و تربط الوظائف الخضراء اللائقة الهدف الأول من أهداف الألفية للتنمية(الحد من الفقر)بالهدف السابع منها (حماية البيئة) على نحو فعال إذ تجعلهما متعاونين. أي تهدف مبادرة" الوظائف الخضراء "إلى الدمج بين أهداف الحد من الفقر وتلك الخاصة بتخفيض مستوى انبعاث الغازات الدفيئة عبر استحداث فرص عمل لائقة، وتشكل هذه المبادرة إستراتيجية استجابة للآثار السلبية الناتجة عن التغير المناخي والمترتبة على العمل، كما تهدف في الوقت

ذاته إلى تقليص الوقع البيئي للمنشآت والقطاعات الاقتصادية لتصل إلى مستويات مستدامة، أو ليشمل وظائف تحافظ على البيئة أو تعيد تأهيلها، مثل الوظائف التي تحمي النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي و تقلص من استهلاك الطاقة والمواد والمياه عبر اللجوء إلى إستراتيجيات ذات فعالية عالية، بالإضافة إلى تلك التي تحقق اقتصادا خاليا من الكربون، وتخفض مستوى النفايات أو التلوث إلى الحد الأدنى المطلوب أو التخلص منها.

3.III. دور الاستثمار الاخضر في تحقيق التنمية المستدامة: لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة إلا من خلال رؤية مشتركة، تشجع الإبداع، وتحظى بالدعم الواسع من مختلف عناصر المجتمع، أي الحكومات، وهيئات القطاع الخاص، والمؤسسات المالية والإنمائية المتعددة الأطراف، والمستهلكين. ولذلك من الضروري أن تبذل الدول و الحكومات جهودًا لتحديد خطط العمل والاستراتيجيات و اعتماد الاستثمار الاخضر كآلية فعالة لتطوير المجتمعات و استدامتها، حيث يعرف الاستثمار الاخضر بانه استثمار في الاقتصاد و يتسم بقلة الكربون و نجاعة الموارد، و هو وسيلة محددة لمواجهة هذا التحدي، و قد بدأت بعض البلدان في السير في هذا الاتجاه كجزء من مجموعات الحوافز الاقتصادية التي وضعتها. حيث شكلت سنة 2008 التاريخ الذي شهد لأول مرة تجاوز استثمارات مصادر توليد الطاقة البديلة، التي بلغ حجمها14 بليون دولار، الاستثمارات في مصادر توليد الطاقة بالوقود الاحفوري 11 بليون دولار، و تماشيا مع التحول نحو الاقتصاد الاخضر، ستشمل نصف الاستثمارات تغطية نفقات ابدال التكنولوجيات التقليدية بتقنيات سليمة بيئيا و قليلة الكربون. و الاستثمارات المتوقعة في قطاع الطاقة المتجددة وحدها سوف تفضي الى احداث 20 مليون وظيفة اضافية على الاقل في هذا القطاع، مما يجعله مصدرا للعمالة اكبر بكثير من قطاع صناعة الطاقة بالوقود الاحفوري اليوم.

و عليه فان الاستثمار في التكيف مع تغير المناخ و التخفيف من وطأته على اساس النظم الايكولوجية يشكل حلا اقتصاديا اخضر اخر، اذ تستأثر الانبعاثات ذات الصلة بإزالة الاحراج و تدني الغابات بنحو 20 في المئة من الانبعاثات العالمية الحالية من غازات الاحتباس الحراري. و الزيادة في استثمارات الحد من الانبعاثات الناجمة عن ازالة الاحراج و تدني الغابات و الادارة المستدامة للغابات و تعزيز الغطاء الغابي.

من جهة اخرى يكون الاستثمار الاخضر في المشاريع البيئية و التي يقصد بها تلك الاستثمارات الانتاجية او الخدمية المرتبطة بالبيئة و التي تهدف الى توفير منتجات نظيفة(المنتجات الخضراء) التي لا تضر بها، كما تشمل المشاريع الوقائية لتجنب حدوث تلوث بالبيئة او تدهور او نضوب في مواردها، او تلك الاستثمارات التي تهدف الى التخلص من ملوثاتها او في معالجة مشاكل نضوبها.

في المقابل أثبتت التقارير والدراسات أنه تم تخصيص نسبة 15 %من ميزانية قدرها 2800 مليار دولار المخصصة لبرنامج الانتعاش الاقتصادي في العالم منذ سنة 2008،لتمويل الاستثمارات الخضراء، والتي وجهت في ثلاثة نواحي:

– ترقية الفعالية الطاقوية (اقتصاد الطاقة) :بنسبة 67 **%** استثمارات خضراء في مجال التجهيزات النقل بالسكك الحديدية، النظام الذكي لاقتصاد الطاقة، التجديد الطاقوي للبنايات، دعم تطوير السيارات منخفضة الكربون ؛

– تسيير المياه، معالجة النفايات وتقنيات خفض التلوث :حيث تم تخصيص 19% من الاستثمارات الخضراء في هذا المجال؛

– تطوير الطاقات المنخفضة الكربون :حيث 14% من الاستثمارات الخضراء تم تخصيصها لترقية الطاقات المتجددة وتكنولوجيات إلتقاط وتخزين ثاني أكسيد الكربون.

4.III. دور الاقتصاد الاخضر في الحد من الفقر: إن سبب نشوء مشكلة الفقر يرجع إلى أن الحاجات الإنسانية تتزايد بنسبة أكبر من تزايد الموارد الطبيعية، وهذا يعني أن معدل النمو السكاني وبالتالي معدل حاجاتهم يتزيدان بمعدل أكبر من تزايد الموارد الطبيعية لكونها تتصف بالندرة. و تشير العديد من الدراسات إلى أن هناك علاقة متبادلة بين مستوى الفقر ومستوى التدهور البيئي، فكما يؤثر التدهور البيئي في مستوى التقدم والنمو الاقتصادي ومستوى المعيشة و انحطاط نمط الحياة التي يعيشها الأفراد بالدول المختلفة، نجد أن تدهور مستوى المعيشة و انحطاط نمط الحياة التي يعيشها الفقراء تؤثر سلباً على نوعية البيئة، وعلى إمكانيات التنمية المستدامة، وفي ظل هذه العلاقة لابد من إيجاد آلية تؤدي إلى التخفيف من آثار البيئة على ظاهرة الفقر والعكس صحيح، وهذا لن يتحقق إلا من خلال الاقتصاد الأخضر.

و عليه فان التحول إلى الاقتصاد الأخضر يعني أيضًا تحولاً في التوظيف، حيث كانت هناك أبحاث وأدلة تشير إلى فرص التوظيف التي يوفرها تخضير الاقتصاد (التقرير المشترك لكل من برنامج الأمم المتحدة للبيئة/منظمة العمل الدولية/المنظمة الدولية لأرباب الأعمال بخصوص الوظائف الخضراء، والاتحاد الأزرق/ الأخضر لاتحادات العمال والمنظمات البيئية بالولايات المتحدة) وقد استجابت العديد من الدول بخطط منصبة على التوظيف للإنعاش الاقتصادي تحتوي على مكونات خضراء من اجل الحد من الفقر، و تشهد الدول التي تتحرك نحو الاقتصاد الأخضر بالفعل خلقًا ملحوظًا لفرص التوظيف في ظل السياسات الحالية، ويمكن زيادة الإمكانيات عن طريق المزيد من الاستثمارات في القطاعات الخضراء. وتعد توقعات خلق الوظائف على المستوى العالمي متحفظة، لأن هناك عددا من التأثيرات التي ثبت أنها تحفز خلق الوظائف في فترة الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر، ولا يمكن وضع نموذج لها إلا بصورة جزئية.

في نفس السياق فانه من الأهداف التي يسعى الاقتصاد الأخضر الى تحقيقها هو قدرته على تقديم خيارات متنوعة للتنمية الاقتصادية و مكافحة الفقر دون الإنقاص من الموارد الطبيعية للبلاد. حيث يتيح التخضير الاقتصادي الفرصة لتحسين الاندماج الاجتماعي من خلال معالجة تحديات ندرة الطاقة، وعليه فان تخضير الاقتصاد لا يمثل معوقاً للنمو بشكل عام ولكنه يمثل محركاً جديداً للنمو، كما أنه مولد

لوظائف جيدة، وأنه إستراتيجية حيوية لاستئصال الفقر المستديم[24]، ويعد هذا الأخير أكثر صور انعدام العدالة الاجتماعية وضوحاً، لما له من علاقة بعدم تساوي فرص التعليم والرعاية الصحية وتوفر القروض وفرص الدخل، وتأمين حقوق الملكية .ومن الخصائص الرئيسية للاقتصاد الأخضر أنه يسعى إلى توفير الفرص المتنوعة للتنمية الاقتصادية والتخلص من الفقر دون استنفاذ الأصول الطبيعية للدولة، ويعتبر هذا ضرورياً بصورة خاصة في الدول منخفضة الدخل حيث تمثل سلع وخدمات النظام الإيكولوجي أحد أكبر مكونات سبل الرزق للمجتمعات الريفية الفقيرة، وحيث توفر النظم الإيكولوجية وخدماتها شبكة أمان تحمي من الكوارث الطبيعية والصدمات الاقتصادية.

من ناحية اخرى يلعب الاقتصاد الأخضر دوراً حيوياً في القضاء على الفقر من خلال الثلاثية (الدخل، التكلفة، النوعية)بزيادة توليد مداخيل الفئات الهشة من المجتمع، والحد من التكاليف التي يدفعها الفقراء لقاء تلبية حاجاتهم الأساسية من المياه، الغذاء، الكهرباء و السكن بما يؤدي إلى تحسين نوعية الحياة والعيش المستدام والحد من الهجرة.

و بناءا على ذلك فان للاقتصاد الأخضر مكانة مهمة في القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة .وتحدد الأمم المتحدة الاقتصاد الأخضر بأنه اقتصاد يشهد ترابطًا بين الاقتصاد والمجتمع والبيئة، وتحولا في عمليات الإنتاج وأنماط الإنتاج والاستهلاك يؤدي إلى تنشيط الاقتصاد وتنويعه، وخلق فرص العمل اللائق، وتعزيز التجارة المستدامة، والحد من الفقر، وتحقيق الإنصاف، وتحسين وتوزيع الدخل كما يساعد نهج الاقتصاد الأخضر على رسم إطار مؤسسي للتنمية المستدامة، إذ لا بد من اعتماد نهج المشاركة في التنمية.

وهنا نؤكد على الدور المهم للاقتصاد الاخضر في التخفيف من الفقر من خلال مايلي:[25]

- يحافظ على النمو للاقتصاد كفترة من الوقت كله، و تعزيز خلق فرص العمل وغيرها من الفرص الاقتصادية في القطاعات التي توظف غالبية الفقراء.

- يعزز كفاءة الطاقة والموارد في الاقتصاد، بما في ذلك الوصول العادل للطاقة من جانب الفقراء، وتعزيز كفاءة استخدامها، و يضمن القدرة على مواجهة مخاطر البيئة(وغيرها) من خلال تطوير القدرات التكيفية.

- يولد كميات كافية من الإيرادات العامة للسماح بالاستثمار في الحماية الاجتماعية وخدمات عالية الجودة مع إمكانية الوصول العادل للفقراء.

-يحفظ التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، مع السعي إلى الحفاظ على طرق مستدامة لمعيشة الفقراء الذين يعتمدون عليها بشكل مباشر.

خاتمة:

وفي الاخير يمكن القول بأن العلاقة بين الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة هي علاقة الجزء من الكل، إذ يمثل الاقتصاد الأخضر البعد البيئي للتنمية المستدامة إلى جانب البعد الاقتصادي والاجتماعي. حيث ينطوي الاقتصاد الأخضر على الفصل بين استخدام الموارد والتأثيرات البيئية وبين النمو الاقتصادي .وهو يتسم بزيادة كبيرة في الاستثمارات في القطاعات الخضراء، تدعمه في ذلك إصلاحات تمكينية على مستوى السياسات، وتتيح هذه الاستثمارات العمومية منها والخاصة الآلية اللازمة لإعادة رسم ملامح الأعمال التجارية و البنى التحتية والمؤسسات، وهي تفسح المجال لاعتماد عمليات استهلاك وإنتاج مستدامة، وزيادة نصيب القطاعات الخضراء من الاقتصاد، و ارتفاع عدد الوظائف الخضراء واللائقة، وانخفاض كميات الطاقة والمواد في عمليات الإنتاج، وتقلص النفايات والتلوث، وانحسار كبير في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بما يؤدي إلى تحقيق متطلبات التنمية المستدامة والقضاء على الفقر.

وبناء على ما سبق يمكن اعتبار ان الاقتصاد الأخضر والقضاء على الفقر، أحد الأدوات المهمة المتاحة لتحقيق التنمية المستدامة حيث يتسبب الاقتصاد الأخضر في إيجاد وظائف محترمة في مجموعة واسعة من القطاعات بإنتاجية عمالية كبيرة وكذلك بكفاءة بيئية متفوقة وانبعاثات منخفضة، الأمر الذي يسمح بتوفير مدخولات مرتفعة، ويدفع بالنمو ويساعد في حماية المناخ والبيئة.

الإحالات والمراجع:

[1] Adrian C.Newten & Elena Cantarello, An introduction to the green economy (Science, systems & sustainability), First published, Routledge, New York, 2014, P 3.

[2] عايد راضي خنفر، الاقتصاد البيئي (الاقتصاد الاخضر)، مجلة اسيوط للدراسات البيئية، العدد39، 2014،ص3.

[3] United Nations Environment Programme, using indicators for green economy policymaking, 2014, P 3.

[4] نجوى يوسف جمال الدين واخرون، الاقتصاد الاخضر المفهوم والمتطلبات في التعليم، مجلة العلوم التربوية، العدد3، 2014، ص432.

[5] Réunion du Conseil de l'OCDE au niveau des ministres rapport interimaire de la strategie pour une croissance verte : concretiser notre engagement en faveur d'un avenir durable c/min(2010)5 paris, 27-28 mai 2010 ، p 15.

[6] الاسكو، الاقتصاد الأخضر بالمنطقة العربية: المفهوم العام والخيارات المتاحة أمام دول المنطقة، جامعة الدول العربية، برنامج الأمم المتحدة للبيئة /المكتب الإقليمي لغرب أسيا، أفريل 2011 ، ص ص1-4.

[7] Conseil d'orientation pour l'emploi, Croissance verte et emploi ; 25 janvier 2010 ; p7.

[8] منيرة سلامي، منى مسغوني،إشكالية التأهيل البيئي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو تحقيق الاقتصاد الأخضر، ملتقى دولي ثاني حول: الاداء المتميز للمنظمات و الحكومات، يومي 22-23 نوفمبر،2011، جامعة ورقلة،ص188.

[9] محمد حلمي نوار، الاقتصاد الاخضر و توفير فرص العمل، ملتقى حول: التنمية المستدامة...التحديات و الافاق، جامعة القاهرة، 2013، ص15.

[10] Samuel et Rufus، imperativses of green economy and the transformation of africa's agricultural setor، international conference on sustainable development of natural resources in africa، 5-7 december، university of ghana ،2011،pp1-12.

[11] سهام محمد، عماد جاسم، حساب كلفة انشاء مزرعة تدار بالطاقة الشمسية في المناطق النائية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الزراعية، المجلد28، العدد2، ص413.

[12] برنامج الأمم المتحدة؛ نحو اقتصاد أخضر مسارات إلى التنمية المستدامة والقضاء على الفقر؛ مرجع لواضعي السياسات ؛ 2011 ، ص ص 27-33.

[13] Flipo Fabrice, « Développement durable : état des lieux », I2D – Information, données & documents 1/2016 (Volume 53) ,article diffusées sur la revue Cairn.info , p. 30-32.

[14] ماجدة أبو زنط ، محمد غنيم عثمان ، التنمية المستدامة من منظور الثقافة العربية الإسلامية، مجلة دراسات في العلوم الإدارية، الجامعة الأردنية، المجلد 36 ،العدد1 ،2006 ، ص 23.

[15] أحمد بوريش، أمينة بلحاج، المسئولية الاجتماعية ودورها في ترشيد استراتيجية ادارة الموارد البشرية كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة- ابراز حالة مؤسسة سونطراك وبعض تجارب مؤسسات العالمية، المؤتمر الدولي الثالث عشر حول: دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم إستراتيجية التنمية المستدامة، جامعة الشلف، الجزائر،14- 15 نوفمبر 2016،ص5.

[16] عمار عماري، إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها، المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 7- 8 أبريل 2008،ص12.

[17] أمينة قهواجي، حكيم بن حسان، المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، المؤتمر الدولي الثالث عشر حول: دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم إستراتيجية التنمية المستدامة، جامعة الشلف، الجزائر،14- 15 نوفمبر 2016،ص7.

[18] علي دحماني، واقع المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة حالة مؤسسة الاسمنت ومشتقاته لشلف، المؤتمر الدولي الثالث عشر حول: دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم إستراتيجية التنمية المستدامة، جامعة الشلف، الجزائر،14- 15 نوفمبر 2016،ص8.

[19] عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنط، "التنمية المستدامة"، دار صفاء، عمان، 2007 ، ص 19.

[20] يسرى دعبس، " البيئة والتنمية المستدامة قضايا وتحديات وحلول"، البيطاش سنتر للنشر والتوزيع، 2006 ، ص 467.

[21] آسيا قاسيمي، التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية، الملتقى الدولي الثاني: السياسات والتجارب التنموية بالمجال العربي والمتوسطي: التحديات، التوجهات والآفاق، باجة تونس، 26- 27 افريل،2012،ص11.

[22] نجم عبود نجم، البعد الأخضر للأعمال :المسؤولية البيئية لشركات الأعمال، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص216.

[23] Adrian C.Newten & Elena Cantarello, An introduction to the green economy (Science, systems & sustainability), op-cit،p5.

[24] محمد عبد القادر الفقي، الاقتصاد الأخضر، المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية، سلسلة رقم 2014،04، ص16.

[25] The United nations environment management group, Working towards a balanced & inclusive green economy: a united nations system-wide perspective, 2011,p102.